مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد العاشر ،العدد الأول، جوان ،2025 ص - ص:350.-368

النّشاط التّجاري في مدينة قسنطينة
(ق7–10هـ/13–16م)
Commercial activity in the city of constantine
(7-10/13-16)

شبيرة شميسة(*)
جامعة عبد الحميد مهري، (الجزائر)، chebirachoumeissa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/ 31 **تاريخ القبول:** 2025/05/ 13 **تاريخ النشر:** 2025/06/ 03

الملخص

ارتبط عمل التّجار في مدينة قسنطينة بمجالهم التّجاري الّذي خضع لتنظيم محكم، الغاية منه تطوير قطاع التّجارة لما له من أهميّة في بناء الاقتصاد، وترقيّة قطاع الصّناعات والحرف والزّراعة والفلاحة، ولذلك فقد دأب القائمون على تنظيم الأسواق وتوزيعها داخل المدينة وخارجها، وفق معايير تحترم سلامة البيئة وصحّة السكّان، وتسهّل من عمل التجّار والحرفيّين وهو ما سهّل أيضا من عمل المحتسبين والأمناء في مراقبة عمل الصنّاع والتّجّار، ومحاربة الغشّ وجبي الضّرائب المترتّبة على كلّ سوق، كلّ ذلك برعاية وإشراف من السّلطة ففضلا عن توفير المادّة الخام، عمل الحكّام على توجيه النّشاط التّجاري والإشراف على مراقبته بواسطة الهيئات الممثّلة لهم داخل الأسواق، وحاربوا كل الأنشطة التّجاريّة المنافيّة للأخلاق والدّين الإسلامي، وسعى البعض منهم جاهدا للحدّ من التعسّف الضّرائبي الممارس ضدّ التّجّار، كما ساهموا بمجموع التّسهيلات التي قدّموها للتجّار الأجانب في انفتاح التجّار المحليّين على الخبرات والأذواق الأجنبيّة.

الكلمات الدالة التّجارة؛ التجّار؛ المجال التّجاري؛ قسنطينة؛ الأسواق .

Abstrac:

The work of merchants in the city of constantine was linked to their commercial field, wich was subject to tight regulation, its purpose was to develop the trad sector because of its importans in building the economy and promoting the industris,crafts,agriculture,ther for the rulers worked to organise the mqrket and distribut them insid and outsid the sity accordig to standars that respect the safety of the onvirronment and the of the population, it facilitates the work of merchants and crafts man,and it also fasilitates the work of supervision of authority,in addition to providing the basic tools,the rulers of the autority,in addition to providing the basic tools,the rulers of the city contributed to dircting and monitorig commercial activity and fought all activties that contradict moral and religion and tax abuse practised against merchant ,they also contributed to the opnness of local merchants to the expertise of foreign

	marchant .
Keywords:	Commerce, merchants, commercial environment,constantine,markerts

مقدمة:

يعدّ النّشاط التّجاري مظهرا من مظاهر تطوّر العمران والاستبحار فيه، وبالإضافة لكونه نشاطا موجّها لتلبيّة الحاجات الاستهلاكية للسّاكنة، وقطاعا يشغّل فئة كبيرة من اليد العاملة العاطلة، فهو يمثّل موردا اقتصاديّا هامّا اعتمدت عليه الدّول لتطوير الاقتصاد والمجتمع، ولذلك فقد عملت هذه الأخيرة في مدينة قسنطينة على تطوير قطاع التّجارة وتنظيم جمهور التجّار داخل مجالاتهم التّجاريّة نظرا لارتباط طبيعة عملهم بالمجال، و كلّ ذلك بهدف توفير الظّروف الملائمة التي تكفل استمراريّة النّشاط التّجاري وازدهاره، وضبط طبيعة العلاقة التي تربط الأطراف الفاعلة في عمليّة التّبادل، ولقد أبان البحث في تنظيم المجال التّجاري بمدينة قسنطينة في الفترة الممتدة من ق: 7-10هـ/13-16م، عن نضوب المادّة وفقرها، فلم نجد إلاّ إشارات بسيطة لا يمكنها أن ترسم كلّ معالم ومبادئ هذا التّنظيم، ولعلّه ما يبرّر الغياب شبه التامّ للتّحبير في هذا الموضوع، ولذلك فإنّنا نأمل من خلال هذه الورقة البحثيّة أن نوفّق في تكوين صورة ولو بسيطة عن طبيعة التّنظيم التّجاري بقسنطينة خلال هذه الفترة، غايتنا من وراء ذلك دراسة جانب من جوانب تاريخها الاقتصادي، وتتمحور إشكاليّة هذه الدّراسة حول طبيعة التّنظيم الذي اعتمد في تنظيم التجّار بمدينة قسنطينة الحفصية، وإلى أيّ مدى ساهم حضور الحكّام الذين توالوا على قيّادتها في رعاية النّشاط التّجاري ومراقبته، وهو ما نسعى جاهدين للإجابة عنه باستغلال ما وفّرته لنا الكتابات المختلفة حول المدينة، كدفتر الأوقاف الذي يتضّمن نصوصا وقفيّة ترجع للقرن7هـ/13م، ومصادر الجغرافيّة والرّحلة، ونوازل الشّيخ الفقون وغيرها من المصادر التي لا تقلّ أهميّة عن السّابقة.

1.المرافق التّجاريّة:

1.1.الأسواق:

شكّلت الأسواق بمدينة قسنطينة كغيرها من المدن الإسلاميّة في هذه الفترة، مظهرا من مظاهر الحركيّة التّجاريّة، والقلب النّابض للنّشاط التّجاري، حيث كانت فضاء لالتقاء التجّار الأجانب والقارّين، وتجّار الحضر والباديّة، ومكان استقرار مختلف البضائع المحليّة والوافدة من الخارج، ومجالا تعقد فيه مختلف معاملات البيع والشّراء وقد كانت إمّا أسواقا أسبوعيّة، يعقدها التّجّار غالبا خارج أسوار المدينة في يوم من أيّام الأسبوع، يقصدها تجّار الضواحي والمدن المجاورة لعرض سلعهم وبيعها[1]، أو أسواقا يوميّة، وهي أسواق دائمة تستقرّ داخل أسوار المدينة، وتتوزّع على أزقتها ودروبها في سلسلة من الحوانيت والدّكاكين والورشات أو بالرّحبات والتّربيعات، وتعرف كل سوق بطبيعة النّشاط الممارس بها، وهو النّمط السّائد آنذاك في جلّ مدن المشرق والغرب الإسلاميّ، حتّى تسهل عمليّة مراقبة نشاط التجّار والحرفيّين ومنعهم من الغشّ، وجمع الضّرائب وتشجيع روح المنافسة، بالإضافة لتسهيل عمليّة الاقتناء بالنّسبة للمستهلكين، ومن بين هذه الأسواق نذكر سوق البزّازين، وهم باعة الثيّاب، وسوق الخضّارين، وسوق العطّارين، وهم باعة الأعشاب والنباتات العطريّة[2].

أمّا الأسواق العامّة أو الجامعة، فقد كان بقسنطينة حوالي 15سوق، ورد ذكرها في دفتر الأوقاف الخاصّ بها، كالسّوق الكبير الذي كان يقع بالقرب من الجامع الأخضر[3]، وسوق الموقف الذي كان يقع بالقرب من باب الواد[4]، وسوق التّجّار الذي كان يقع بقلب المدينة[5]، وسوق الخلق الذي كان يتوسّط سوق الغزل وسوق التجّار[6]، إضافة إلى سويقة بن ثعلب التي تعرف بسويقة باب الجابية، وسويقة باب القصبة، وهيّ أسواق صغيرة كانت تتموضع عند الأبواب الرئيسيّة للمدينة[7]

وقد كان لكلّ سوق أمين يشرف على شؤون تجّاره وحرفييّه، ويحرص على النّظر في خصوماتهم وحاجياتهم، ويتولّى جبي الضّرائب المترتّبة عليهم[8]، في حين كان المحتسب يتولّى عمليّة مراقبة ومتابعة التجّار والحرفيّين، ومدى تطبيقهم لمبادئ وقوانين العمل المتّفق عليها، ومن ثمّة متابعة كلّ مخالف لها ومتعدّ عليها بعقوبات صارمة، اختلفت باختلاف التّجاوز الذي

يقترفه كل تاجر، فتكون إمّا بالضّرب أو السّجن أو النّفي من السّوق أو بالتّشهير وغيرها من العقوبات[9].

1.2.الحوانيت:

مارس تجّار مدينة قسنطينة أنشطتهم التّجاريّة بالأسواق اليوميّة داخل الحوانيت والدّكاكين التي تتوزّع بالطّرق والممرّات العامّة أو بالدّروب الفرعيّة[10]، وعادة ما تكون ملكا للدّولة والأوقاف، أو لكبار التّجار الّذين كانت تسمح لهم أوضاعهم المستقرّة بابتياع الحوانيت والاستثمار فيها، في حين توقّف الأمر على عمليّة الاستئجار عند صغار التجّار، ودفع الآجار المتفق عليه لصاحب المحلّ بشكل دوريّ، أو لناظر الأوقاف إذا كان الحانوت من أملاك الأحباس التّابعة للدّولة[11].

وقد تباين عدد هذه الحوانيت من سوق لأخرى، فكان بسوق باب الوادي أكثر من 12 حانوتا، وبسوق الغزل أكثر من خمسة حوانيت[12]، وجميعها خضعت لمراقبة مستمرّة من طرف المحتسبين والقائمين على الأسواق، نظرا لتموضع أغلبها داخل الأحياء السّكنيّة، وتفاديا لأيّ أضرار فقد كان يراعى التّنظيم المحكم في توزيعها، ويشترط على التجّار والحرفيّين تعهد محيطها بالنّظافة المستمرّة، وأن لا تمارس بها الأنشطة التي يصدر عنها أصوات صاخبة، كدقّ النوى والحدادة وغيرها، وكلّ ذلك حفاظا على صحّة التّجار والسكّان معا[13].

1.3.الفنادق:

تندرج مؤسّسة الفنادق ضمن التّسهيلات التّجاريّة التي كانت تقدّمها الدّول في إطار تطوير العلاقات التّجاريّة الخارجيّة، وذلك كمظهر من مظاهر الصّداقة والتّعاون الاقتصاديين، وباعتبارها عمارة سكنيّة تجاريّة، فقد كانت تأوي كلّ التجّار الأجانب والوافدين من المناطق البعيدة، فيستقرّون بها لتكون مقرّا للإيواء والتّجارة في آن واحد، حيث خصّص الطّابق العلويّ للمبيت، أما السّفليّ فكان يضمّ مجموعة من الدّكاكين، منها ما هو معدّ لتخزين السّلع والبضائع، ومنها ما خصّص للعرض والبيع، ومنها ما كان فضاء يقدّم خدمات للمقيمين، كالمطاعم والحمّامات وحوانيت لخيّاطة الملابس والأحذية وغيرها[14].

وقد خضعت هذه الفنادق لتنظيم محكم يعتمد على مبدأ التخصّص في توزيعها، وهو ما سهّل عمليّة تواصل تجّار المدينة والتجّار الوافدين، فكان تنظيمها بحسب الجاليّة المقيمة بها كفندق البونيّين، وفندق الجنويّين، وفندق بني ميزاب، أو بحسب طبيعة النّشاط الذي يمارسه التجّار المقيمون بها، مثل فندق الصبّاغين، وفندق الزّيت، بالإضافة إلى فنادق أخرى كانت تعرف بأسماء القائمين عليها، وهي إشارة مهمّة توحي باستعانة الدّولة بأصحاب الأموال في إقامة هذه المنشآت نظرا لكثرة الوافدين على المدينة[15].

2.التّجّار:

وصف الإدريسيّ تجّار مدينة قسنطينة منذ منتصف القرن 6هـ/12م بأنّهم: "مياسير ذوو أموال وأحوال واسعة"[16]، وهيّ إشارة لدور هذه الفئة الفاعلة في تطوير النّشاط الاقتصادي وتحقيق الثّراء، نظرا لعائدات النّشاط التّجاري الكبيرة، التي رفعت المستوى المعيشي للتجّار خاصّة الكبار منهم، والّذين سعوا لاستثمار أموالهم وأرباحهم في اقتناء أصناف العقّار المختلفة، وخاصّة الحوانيت والورشات المعدّة للتّجارة، نذكر منهم التّاجر أبو عبد الله محمّد العطّار الذي كان يقصد تونس من أجل التّجارة[17]، والتّاجر أحمد بن يحي بن عيسى العوكلي، الّذي أصبح من أثريّاء المدينة بسبب التّجارة التي كان يمارسها[18]، كما برزت فئة صغار التجّار الّذين كانوا يستأجرون الحوانيت، والمساحات الصّغيرة بالأسواق، والرّحبات لعرض وبيع سلعهم المختلفة، فنجد منهم الباعة المتجوّلون، والسّماسرة، والباعة القارّون، والدلّالون، وغيرهم.

ولئن وصف الإدريسي حال تجّار مدينة قسنطينة المادي، فإنّه لم يتطرّق لحالهم القيميّ والسّلوكي الذي يصف لنا طباعهم وممارساتهم اليوميّة داخل الأسواق، فالمعروف عن أغلب التّجار أنّهم يمارسون مختلف أشكال الغشّ ورفع الأسعار والخداع، وفي أحيان كثيرة يقودهم حبّ الرّبح السّريع للكثير من الخصومات والفجور، ولا نملك في هذا الشّأن سوى ما أورده الوزّان عن أنّهم لا يدفعون الضّرائب عند دخولهم بالتّجارة لمدينة تونس، وأنهم كانوا ينفقون جلّ أموالهم هناك على العهر والمجون، وإن كان لا يمكننا –جزما– تعميم هذه الصّفة المذمومة على

جميع التجّار، فإنّنا لا نستبعد حصول ذلك بالفعل من بعضهم، خصوصا وأنّ منهم من بلغوا مستوى متقدما من الغنى، وحقّقوا ثراء فاحشا جعلهم ينحرفون عن الجادّة[19].

كما لم تخل المدينة من التجّار الأجانب من أهل الذمّة والمعاهدين، الّذين كانوا يمارسون نشاطاتهم وفق ما تقتضيه الأحكام الشّرعيّة بشأنهم، بالإضافة لأهل الأندلس، وأهل المغرب وغيرهم، والّذين كانت تخصّص لهم فنادق يقيمون بها، ويتاجرون ويحتكّون فيها بتجّار المدينة للبيع والشّراء وتبادل الخبرات والسّلع المختلفة، وذلك بموجب المعاهدات التّجاريّة آنذاك التي تقضي بتسهيل مهمّة التجّار، وهو مظهر من مظاهر تدخّل الدّولة في تنظيم الحياة التّجاريّة الخارجيّة والدّاخليّة، حيث سعوا لضبط أسس التعامل التّجاري ومراقبة التّجار وتنظيم الدّروب التجاريّة[20].

كما ساهمت الثّروة التي جمعتها بعض نسوة مدينة قسنطينة، في ولوج المرأة للحياة الاقتصاديّة، وممارستها للعديد من المعاملات التّجاريّة، خاصّة أولئك اللّواتي كنّ ينتمين لوجهاء المجتمع القسنطينيّ، حيث امتلكن العقّارات بصيغها المختلفة عن طريق التّوريث أو الابتيّاع، وتصرّفن فيها بالبيع والكراء والتّحبيس، كما كانت المرأة القسنطينيّة شريكة في امتلاك العديد من الدّور، والأراضي، والحوانيت، وكانت تباشر عمليّة إدارة أملاكها ومعاملاتها التّجاريّة بنفسها، أو تقوم بتعيين من يقوم بذلك وكيلا عنها[21].

3. الأسعار:

شهدت مدينة قسنطينة في الفترة المدروسة مراحل رخاء ومراحل أخرى تميّزت بغلاء الأسعار، تحكمت في كلّ ذلك مجموعة من العوامل، كالاضطرابات السيّاسيّة وانعدام الأمن، والكوارث الطّبيعيّة، والّتي كانت كلّها تتسبّب في تعطّل الإنتاج، وبالتّالي قلّته مقابل كثرة الطّلب عليه، وهو ما كان يؤدّي لارتفاع الأسعار، وهو ماذهب إليه ابن خلدون في مقدّمته، حيث أورد أنّ: "الرّخس المفرط يجحف بمعاش المحترفين ... وكذا الغلاء المفرط، وانّما معاش النّاس وكسبهم في التّوسط من ذلك" [22]، فممّا لاشكّ فيه أنّ تذبذب هذه الأخيرة بين رخس وغلاء

قد كان يؤثّر على حركة التّجارة، التي كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى القدرة الشّرائيّة للسّاكنة.

4.الضّرائب:

فرضت العديد من الضّرائب على النّشاط التجّاري بقسنطينة، وفي مقدمتها ضرائب الأسواق التي كان يدفعها التجّار القارّين داخل المدينة، مقابل ممارسة أنشطتهم داخل الدّكاكين والحوانيت، والّتي كانت تتباين بحسب أرباح وعائدات كلّ سوق[23].

ويضاف لما سبق، ضرائب الأبواب التي كانت تفرض على التّجارة الخارجيّة المتوجّهة نحو المدينة، والتي كان يقوم بجمعها موظّف تعيّنه السّلطة من الثّقاة والأمناء، ومن الّذين تقلّدوا هذه الأمانة، هو والد الشّيخ الفقيه أبي حفص عمر الوزّان، وهو أحد فقهاء المدينة في القرن 10هـ/13م[24].

ولم يتوان تجّار المدينة في دفع مستحقّات الضّرائب المترتّبة عليهم في غالب الأحيان، إلاّ أنّ ارتفاعها في بعض المراحل بسبب بطش بعض الحكّام، والّذين استغلّوا هذا المورد للتّضييق عليهم وبسط سيطرتهم، جعلهم يتهرّبون من دفعها، وأجبرهم على ممارسة أنشطتهم بالجبال بعيدا عن أنظار السّلطة وجباتها[25].

5.التّجارة الخارجيّة:

لاشكّ أنّ النّشاط التّجاري الذي شهدته مدينة قسنطينة في هذه الفترة، بالإضافة للثّراء الفاحش الذي حقّقه بعض التجّار بسبب أرباح وعائدات التّجارة، قد أدّى إلى انصرافهم إلى التّجارة البرّية الخارجيّة المتّجهة من وإلى قسنطينة، والّتي كانت تذهب محمّلة بأنواع الأقمشة المختلفة الصوفيّة والحريريّة والعسل والسّمن، وتعود بسلع أخرى تفتقر لها المدينة، أو تفوق السّلع المحليّة جودة واتقانا، كالتّمر والعبيد وغيرها، وقد اختلفت وجهة هذه القوافل فمنها من كانت تقصد البلدان البعيدة كبلاد المشرق والصّحراء وتونس والمغرب، ومنها من تتجه نحو المدن المتاخمة، كعنّابة أو نقاوس التي كانوا يجلبون منها التّين وقماش الكتّان، وقد كان يصحب هذه القوافل حرّاس يستأجرهم التجّار بمقابل ماديّ لحماية قوافلهم من قطّاع الطّرق خاصّة

الأعراب[26]، وبالرغم من ذلك فإنّ مشقّة الطّريق وما كان يعترض هؤلاء التجّار خلال رحلتهم التّجاريّة من أخطار، لم تكن دائما أمرا سلبيّا، فصعوبة المسالك جعلت أغلب التجّار يعزفون عن نقل سلعهم الى المناطق البعيدة وهوّ ماجعل الفئة المغامرة من التجّار تسيطر على هذا النّوع من التّجارة في غالب الأحيان، فأصبحوا بذلك من أكثرهم أرباحا وثراء، نظرا لأنّهم يوفرون النّادر من السّلع والبضائع للمناطق البعيدة، وهوّ ما أشار اليه ابن خلدون في نصّه:" وكذلك نقل السّلع من البلد البعيد المسافة أو في شدّة الخطر في الطّرقات، يكون أكثر فائدة للتّجّار وأعظم أرباحا وأكفل بحوّالة الأسواق لأنّ السّلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدّة الغرر في طريقها فيقلّ حاملوها ويعزّ وجودها وإذا قلّت وعزّت غلت أثمانها، وأمّا إذا كان البلد قريب المسافة والطّريق سابل بالأمن، فإنّه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها ولهذا تجد التّجّار الّذين يولعون بالدّخول إلى بلاد السّودان أرفه النّاس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقّته، واعتراض المفازة الصّعبة المخطرة بالخوف والعطش"[27].

وقد كانت قوافل التجّار القسنطينيّين كغيرها من القوافل التّجاريّة تدفع ضرائب مقابل دخولها للأمصار والبلدان تعرف بضريبة الباب، ولا نملك إشارات عن قيمتها بالمدن التي كانت تقصدها هذه القوافل آنذاك، نظرا لصمت المصادر عن ذلك، وكلّ ما ورد هو ذكر قيمة التّخفيض الذي اختصّ به تجّار قسنطينة عند ذهابهم لتونس، حيث كانوا لا يدفعون هذه الضّريبة إلا عند الخروج[28].

6.الصّادرات والواردات:

اختلفت وتنوّعت السّلع الّتي استوردتها مدينة قسنطينة خلال هذه الفترة، فقد تجاوزت حدّ الضّروري الى الكماليّ نظرا لترف العيش الذي كان يقتضيه توسع العمران بالمدينة، بالإضافة الى أنّها قد كانت مستقرّا للعديد من وجهاء القوم، كالسّلاطين والأمراء الحفصيّين، والذين كانت طبيعة حياتهم، والطّبقة التي ينتمون اليها، تتطلّب انصرافهم الى حياة الرّغد والبذخ، فتفنّنوا في اختيار الأقمشة، والعطور، والكتب، التي كانت في الغالب تفد عليهم من أوروبا عبر ميناء القلّ الذي كان ميناء للمدينة[29].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتنى تجّار المدينة باستيراد التّمر، والعبيد، والملح، ومختلف المنتوجات القادمة عن طريق تجارة الصّحراء[30]، كما استوردوا التّين القادم من مدينة نقاوس، وقماش الكتّان من مدينة عنّابة[31]، وبمقابل ذلك فقد اشتهرت قسنطينة بتصدير الأقمشة الصّوفيّة والحريريّة، والعسل والسّمن الذي كان يصدّر الى مختلف الأقاليم[32]، كما اشتهرت بتصدير القمح والشّعير والزيتون[33].

7.مظاهر الغشّ التّجاري:

لم يخل النّشاط التجاريّ بمدينة قسنطينة من وجود بعض التّجاوزات المنافيّة لأخلاقيّات وضوابط العمل المتفق عليها، والّتي سعى المحتسبون لقمعها والتّصدّي لها، وذلك بالمراقبة الدّائمة وفرض مختلف العقوبات على أصحابها، الّتي وصلت حدّ السّجن والتّغريم والطّرد من السّوق[34]، إلّا أنّ هؤلاء قد تعرّضوا في كثير من الأحيان للتّعنيف من طرف التجّار الذين كانوا يرفضون ما يمليه عليهم المحتسب، ويعتبرونه تدخّلا في ممارسة أنشطتهم، ومن الأمثلة على ذلك: الشّيخ الفقيه سيدي أحمد بن تكفة الزّواوي الذي أمر الجزّارين وباعة اللحم بوزن أمعاء الضّأن وفؤاده، فثارت ثائرة التجّار، وهو ماجعله يفرّ هاربا منهم[35]

ولم يتوقّف الأمر عند باعة الأغذية أو اللّحم أو الألبسة أو الأواني والأثاث، وانّما طال الغشّ حتى معاملات بيع وشراء الحيوانات خاصّة الموجهة للحرث والعمل، وهو ما يوضّحه هذا النصّ التّالي: "ذلك وأنّهم عاينوا بيده ثورا أبيضا اللون مايح إلى الصّفورة قارح في سنّه ....وأنّه ابتاعه من نصر بن دولة الجزّار بقصد الحراثة، وأنّه عامل للحرث بستّة وثلاثين دينار نواصر محمّديّة ...واختبره باعوا حرّاث أم لا فظهر لهم وأنّه ليس عامل للحراثة وأنّ بذلك عيب لينقص من ثمنه كثير بسبب ذلك ..."[36].

8.دور السّلطة في توجيه النّشاط التّجاري:

تعدّ مداخيل التّجارة من أهم الموارد الماليّة للدّولة، ولذلك فقد عمل الحكّام الّذين تداولوا على حكم المدينة على رعاية النّشاط التّجاري والاشراف عليه، وذلك بتنظيم التجّار داخل مجالهم التجاريّ، وتوفير الأمن والاستقرار وتهيئة الأسواق وتوزيعها على الحارات والدّروب، وفق

نسق يضمن جوّا ملائما لممارسة الأنشطة التّجاريّة، حيث كان السّلطان أبو يحي أبو بكر: "يرتّب الأمور ويصرف كلّ مهمّة إلى أربابها "[37]، واهتمّ الأمير أبو عبد الله: "بترتيب العبيد والقوّاد وإقامة الأحوال"[38]، واعتنى الأمير محمّد بن يوسف الهمذاني :"بترتيب الدّروب على شوارع حارته"[39].

كما عملوا على قمع مظاهر الغشّ لدى التجّار، وذلك بالاستعانة بالمحتسب كما سبق وأن أشرنا، وحاربوا الأنشطة التّجاريّة المحرّمة شرعا والمنافيّة للآداب العامّة، خاصّة الأنشطة التي كان يمارسها أهل الذمّة كبيع الخمر، وتصدّى البعض منهم للتعسّف الضّرائبي الّذي فرضه بعض الحكام الظّالمين، والّذي يشكّل عائقا أمام تطوّر النّشاط التّجاري، ويتسبّب في عزوف السّكان عن ممارسة أنشطتهم[40].

وبما أنّه لم ترد أي إشارة واضحة حول ممارسة هؤلاء للنّشاط التجاري واحتكارهم له، فإنّه يمكننا القول أنّ دورهم توقّف عند توجيه النّشاط التجاريّ، وذلك بتنظيم الأسواق والتجّار ودعمهم ومراقبة نشاطهم وتوفير الأمن والاستقرار لهم.

9.العملة و الأوزان والمكاييل:

تعدّ العملة أساس التّعاملات التجاريّة الماليّة، وقد تمّ تداول العديد من العملات في مدينة قسنطينة خلال فترة الحكم الحفصيّ والعثمانيّ، نذكر منها الدّرهم الجديد، ويعرف أيضا بالدّرهم التّونسي، كان يضرب بدار السّكّة في العهد الحفصي، بالإضافة للدّينار السّليماني نسبة للسّلطان العثماني سليمان خان الملقب بالقانوني، والدّينار النّاصري المحمّدي الذي ظهر في عهد السّلطان الحفصي أبو عمرو عثمان، والريّال الفضّي التونسي، الذي حلّ محلّ الدّرهم النّاصري والقفصيّ، والّذي يعتبر من أهم العملات التّونسيّة آنذاك، والدّينار المرادي نسبة للسلطان مراد خان الثّالث[41].

كما اعتمد التجّار والحرفيّون في عمليات البيوع والإنتاج على مكاييل وأوزان، كانت تخضع للمراقبة بشكل مستمرّ، تفاديّا لمظاهر الغشّ عملا بقوله تعالى: "فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا النّاس أشياءهم، ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"[42] حيث ورد في نوازل الشّيخ

الفقون ذكر لأهمّ المكاييل المستعملة، كالقفيز التّونسيّ الذي كان يعادل 192 مدّا نبويّا، ويستعمل في كيل الحبوب كالقمح والشّعير، والرّطل الّذي كان يعادل حوالي 2135 غرام، ويستعمل في كيل الزّيت والسمن[43]

10.المعاملات التجارية: تعدّ نوازل الشّيخ الفقون المصدر الوحيد الذي أمدّنا ببعض أنواع هذه المعاملات، الّتي كانت سائدة بين تجّار المدينة نذكر منها:**القراض** الذي انتشر التّعامل به بين تجار مدينة قسنطينة، حيث كان التّاجر يقوم باقتراض الأموال لمباشرة نشاطه، واقتناء البضائع ودفع أجرة الحانوت والدكّان والضّرائب، وذلك بعد عقد بين المقرض والمقترض يشهد عليه عدلين، وهو ما تدلّ عليه النّازلة التّي أجاب عنها الجدّ عبد الكريم الفقون، والتي توضّح أن الفقيه أبي الحسن الحمداني أقرض تاجرا اسمه محمّد بن مرزوق خمسون دينارا سليمانيّة، يعمل بها التّاجر والفائدة بينهما بالنّصف، وهيّ إشارة واضحة لوجود الشّركات التّجاريّة بين تجّار المدينة، فيساهم الذي لابأس به بالمال الّذي يتّجر به المحترف للتجّارة ويتقاسمان الأرباح، كما اعتمد تجّار المدينة نظام **المعاوضة** فعوض تسليم السّلع مقابل الدّفع نقدا، يتمّ مبادلة سلعة بسلعة أخرى، وهو ما تدلّ عليه إحدى نوازل الشّيخ الفقون؛ ونصّها كالآتي: "فلان المذكور للمعوّض به من الأراضي المذكورة والقيمة في العوضين وعاين من أحوال الدّار المذكورة ما ثبت أعلاه وذلك بتاريخ أواسط ربيع الأول، سنة اثنين وعشرين وألف"[44]،وبالإضافة لما سبق فقد عمل تجار مدينة قسنطينة على إيداع سلعهم وبضائعهم لدى الثّقات في حال الغيّاب لسفر أو مرض، وهو مايعرف بنظام **الوديعة** حيث ورد في النّازلة أنّ: "رجلا ذكر أنّ والده أودع عند والد رجل آخر بضاعة على وجه الحفظ والأمانة، وأنّها باقيّة عنده إلى وفاته فبحث ولد الرّجل في صندوق والده، فوجد بضاعة فأخّرها إلى الذاكر المذكور."[45]، كما استعان التجّار **بالسّمسرة** ويقصد بها اعتماد الوساطة للإشهار بالسّلعة عن طريق المناداة عليها لبيعها لمن يقدّم أعلى ثمن، ويعرف صاحبها بالسّمسار أو الدلّال الذي يتقاضى نصيبا من الأرباح المحقّقة مقابل بيع السّلعة، حيث كان يبدل ما في وسعه للتّعريف بالسّلعة بالأسواق والرّحبات

والسّاحات العامّة، ومن الذين مارسوا هذه الحرفة بمدينة قسنطينة السّمسار الفقيه أحمد النّقاوسي الذي كان سمسارا للكتب[46].

11.تأثير الاضطرابات والجوائح الطّبيعيّة على النّشاط التّجاري:

يرتبط تطوّر النّشاط التّجاريّ وازدهاره بمدى توفر الأمن والاستقرار، والّذي يعدّ شرطا أساسيّا لاستمرار عمليّة الإنتاج وازدهار العمران، وهو ما ذهب اليه ابن خلدون في نظريّته حول تطوّر الصّنائع والاستبحار فيها حيث يقول: "إنّ الصّنائع انّما تستجاد إذا احتيج اليها وكثر طالبها، وإذا ضعفت أحوال المصر، وأخذ في الهرم بانتقاص عمرانه، وقلّة ساكنه تناقص فيه التّرف، ورجعوا الى الاقتصار على الضّروريّ من أحوالهم، فتقلّ الصّنائع التي كانت من توابع التّرف"[47].

إنّ قلّة الإنتاج التي تعقب حالات الاضطرابات والفوضى، تؤدّي كنتيجة حتميّة إلى ارتفاع الأسعار، وبالتّالي قلّة الاستهلاك وتراجع الاقبال على اقتناء الكماليّات، واقتصار الأمر على الضّروريّات، ويعبّر عن ذلك الضّيق الشّديد الّذي تعرّضت له مدينة قسنطينة عقب حصار المرينيّين لها، حيث أورد ابن مريم أنّه: "اشتّد الغلاء في محلّة أبي عنان بقسنطينة حتى بلغ الفول ثمانيّة بدرهم"[48].

ولقد تعرّضت مدينة قسنطينة للعديد من الجوائح والمجاعات التي أثّرت على استقرار الأسعار، حيث عصفت بالمدينة مجاعة سنة 776هـ/1375م، والّتي مسّت كلّ المغرب حتّى عمّ به الخراب[49]، كما تعرّضت المدينة لموجات من الجفاف أثرت على تجارة المنتوجات الزّراعيّة، وذلك سنة 987هـ/1579حتى ردّت النّاس زريعتها وعولتها، في إشارة إلى توقّف النّشاط الزراعيّ نهائيّا، بسبب زحف الجراد الذي تسبّبت فيه موجات الجفاف الكبيرة[50].

خاتمة:

يمكننا القول أنّ تطوّر النّشاط التّجاري في مدينة قسنطينة في الفترة الممتدة من ق: 7-10هـ/13-16م، قد ارتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة التّنظيم الذي خضع له المجال الاقتصادي بصفة عامة، وذلك بإشراف من السّلطة التي هدفت إلى تنظيم الحياة العمليّة للتجّار، والتّسيير

الحسن للأسواق والمحلاّت التّجاريّة ومراقبة العمل داخلها، وكلّ هذه الجهود تبرز أهميّة قطاع التّجارة الذي كان يمثّل عصب الحياة الاقتصاديّة في مدينة قسنطينة في العهد الحفصيّ، وبداية العهد العثمانيّ، وتبقى هذه الورقة التي اعتمدنا فيها على ماتوفر بين أيدينا من مادّة قليلة في المصادر، مجرّد بداية للبحث في أحد أهم قضايا النّشاط الاقتصادي في مدينة قسنطينة، والذي يحتاج لنصوص جديدة لتسليط الضّوء أكثر على الموضوع .

قائمة المصادر والمراجع:

1.المصادر:

-القرآن الكريم.

- البرزلي، أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، تح مُحَمَّد الحبيب الهيلة ،دار الغرب الإسلامي، 2002.

-ابن سهل، عيسى بن عبد الله: ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق يحي مراد، دار الحديث، القاهرة،2007.

-ابن قنفد أبو العبّاس أحمد:أنس الفقير وعزّ الحقير،تحقيق محمّد الفاسي وأودلف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرّباط،1965 .

-أبو حمّو الزيّاني:واسطة السّلوك في سيّاسة الملوك، تصحيح محمود قبارو، مطبعة الدّولة التونسيّة، تونس، ط1، (د،ت).

-أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم الزّركشي: تاريخ الدّولتين الموحديّة والحفصيّة ،تحقيق محمّد ماضود المكتبة العتيقة، تونس، 1966.

-الإدريسي، أبي عبد الله: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدّينيّة، مصر، (د،ت).

-البكري، أبي عبيد الله: المغرب في ذكر بلاد افريقيّة والمغرب، دار الكتابالإسلامي، القاهرة، (دت).

-الحيميري، محمّد بن عبد المنعم: الرّوض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق احسان عبّاس، مكتبة لبنان، 1984.

-السّخاوي، شمس الدّين:الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، دار الجيل، بيروت،(دت)،5 /295.

-الفقون،عبد الكريم: منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1987.

-المجيلدي أحمد: التّيسير في أحكام التّسعير، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتوزيع الجزائر، (د.ط)، (دت).

-الونشريسي، أبو العبّاس:المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقيّة والأندلس والمغرب، تحقيق محمّد حجّي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المملكة المغربيّة، 1981.

-حسن الوزّان: وصف افريقيا، ترجمة محمّد حجّي ومُحَمَّد خيضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983.

-مخطوط دفتر أوقاف قسنطينة(10-11هـ/16-17م)، عبد القادر دحدوح، وزارة الشّؤون الدّينيّة،ا لجزائر، 2015.

-نوازل قسنطينة، تحقيق هواري تواتي وآخر، دار الزيتون، 2018.

2.المراجع:

-روبار برونشفيك: تاريخ افريقيّة في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمّادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

-علاوة عمارة: دراسات في التّاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، (دت).

-محمّد الصّالح بعيزيق: بجاية في العهد الحفصي (دراسة اقتصاديّة واجتماعيّة)، تونس، 2006.

-مُحَمَّد حسن:المدينة والباديّة في العهد الحفصي، جامعة تونس، 1999 .

المذكرات والرّسائل:

-إدريس بن مصطفى: العلاقات السيّاسيّة والاقتصاديّة في المغرب الأوسط-رسالة ماجستير-جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2007 -2008.

-الدّراجي بلخوص: جوانب من الحياة الإجتماعيّة والإقتصاديّة في بايلك قسنطينة من خلال نوازل الفقون خلال القرنين 10- 11هـ/16-17م-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر، 2012 .

-عائشة غطّاس:الحرف والحرفيّون الجزائر1700-1830 (مقاربة اجتماعيّة اقتصاديّة)-أطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر2000-2001.

-عبد الله تمرير: أهل الذمّة في العهد الحفصي-أطروحة دكتوراه-جامعة الزّقازيق،مصر، 2004 -2005.

-محمّد قويسم: مدينة قسنطينة مابين القرنين 7-10هـ/13-16م(دراسة سيّاسيّة عمرانيّة اجتماعيّة ثقافيّة)-أطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر، 2014-2015.

-مريم جبودة: عبد الله:التّجارة في بلاد افريقيّة وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980/ 1160-1572م)-أطروحة دكتوراه-جامعة الزقازيق، 2008.

-مفيدة حرّوش: أطلس المعالم الإسلاميّة بمنطقة قسنطينة-رسالة ماجستير-جامعة منتوري، 2010 -2011.

-منصوري كمال: البيئة الحضريّة بالمغرب الأوسط عنّابة نموذجا-رسالة ماجستير-جامعة الأمير عبد القادر 2011-2012.

الدّوريّات:

-الطاهر بونابي: الحرف والحرفيّون في المغرب الأوسط الزيّاني من خلال نصّ المناقب، مجلّة النّاصريّة، ع4، 2013.

-خالد بلعربي: الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، دوريّة كان التّاريخيّة، ع6، 2009.

الهوامش:

[1] البكري، أبو عبيد الله: المغرب في ذكر بلاد افريقيّة والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دت)، 69 ، الإدريسي،أبي عبد الله محمّد بن عبد الله ،نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدّينيّة،مصر، (د.ط)، (د،ت)،127/2، روبار برونشفيك: تاريخ افريقيّة في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمّادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 2،245/1988، خالد بلعربي:الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، دوريّة كان التّاريخيّة، ع6، 2009، 32.

[2] مخطوط دفتر أوقاف قسنطينة(10-11ه/16-17م)، تحقيق عبد القادر دحدوح، وزارة الشّؤون الدّينيّة، الجزائر، ط1، 2015، 174.

[3] المصدر نفسه، 172،198.

[4] باب الوادي: يقع هذا الباب في النّاحيّة الجنوبيّة الغربيّة،مفيدة حرّوش:أطلس المعالم الإسلاميّة بمنطقة قسنطينة-رسالة ماجستير-جامعة منتوري، 2010 -2011، 206.

[5] المصدر نفسه، 237.

[6] المصدر نفسه، 192.

[7] المصدر نفسه، 200-201، 244.

[8] ورد ذكر أسماء أمينين بدفتر أوقاف قسنطينة وهما الأمين قاسم بن أم الحسن والأمين حسن قارة ماني التّركي، ورد ذكرهما في معرض جرد النصوص الوقفيّة لذا لا نملك أيّ ترجمة لهما، المصدر نفسه، 270.

[9] أبو حمّو الزيّاني: واسطة السّلوك في سيّاسة الملوك، تصحيح محمود قبار، مطبعة الدّولة التونسيّة، تونس، ط1، (د،ت)،87، المجيلدي أحمد: التّيسير في أحكام التّسعير، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتوزيع الجزائر، (د.ط)، (دت)، قويسم محمّد،مدينة قسنطينة مابين القرنين (7-10ه/13-16م) دراسة سياسيّة عمرانية اجتماعيّة ثقافيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2014-2015، 203، بونابي الطّاهر الحرف والحرفيّون في المغرب الأوسط الزيّاني من خلال نصّ المناقب، مجلّة النّاصريّة، ع4، 2013، 199.

[10] دفتر أوقاف قسنطينة، 223.

[11]أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي:جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، تح مُحَمَّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي،ط1، 2002، 116/3، دفتر أوقاف قسنطينة، 268.

[12]دفتر أوقاف قسنطينة، 174.

[13]أبو العبّاس أحمد بن يحي الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقّيّة والأندلس والمغرب، تحقيق محمّد حجّي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المملكة المغربيّة 1981، 457/8.

[14]عبد الله تمرير: أهل الذمّة في العهد الحفصي–أطروحة دكتوراه–جامعة الزّقازيق، مصر، 2004–2005، 151، إدريس بن مصطفى: العلاقات السيّاسيّة والاقتصاديّة في المغرب الأوسط–رسالة ماجستير–جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2007–2008 ،105،محمّد الصّالح بعيزيق: بجاية في العهد الحفصي،(دراسة اقتصاديّة واجتماعيّة)، تونس، (د.ط)، 2006 ، 235.

[15] دفتر أوقاف قسنطينة،281– 315 ، عائشة غطّاس: الحرف والحرفيّون الجزائر1700–1830 (مقاربة اجتماعيّة اقتصاديّة)–أطروحة دكتوراه–جامعة الجزائر، 2000–2001، 270.

[16]الإدريسي: المصدر السّابق، 265/2.

[17]دفتر أوقاف قسنطينة، 151،139،138.

[18]شمس الدّين السّخاوي: الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، دار الجيل،بيروت، (دط)، (دت)،295/5.

[19]ابن خلدون،المصدر السّابق،500/1،الحسن بن محمّد الوزّان: وصف افريقيا، ترجمة محمّد حجّي و مُحَمَّد خيضر،دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2 ،1983، 60.

[20]محمّد الصّالح بعيزيق: المرجع السّابق،237.

[21]دفتر أوقاف قسنطينة، 160،142

[22]ابن خلدون:المصدر السّابق،499/1.

[23]أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم الزّركشي: تاريخ الدّولتين الموحديّة والحفصيّة، تحقيق محمّد ماضود المكتبة العتيقة، تونس،ط2، 1966، 116–117.

[24]عبد الكريم الفقون: منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1987، 37.

[25]الوزّان: المصدر السّابق، 59/2.

[26]الوزّان: المصدر السّابق، 59/2.

[27]ابن خلدون: المصدر السّابق،497/1.

[28]يدفعون ماقيمته 2.5 بالمئة، الوزّان:المصدر السّابق، 61/2.

[29]ابن خلدون:المصدر السابق،209/1،محمّد حسن: المدينة والباديّة في العهد الحفصي، جامعة تونس، (دط)، 1999، 505/1، علاوة عمارة: دراسات في التّاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، (د.ط)، (دط)، 144-145.

[30]الوزّان: المصدر السّابق، 56/2.

[31]نفسه،53/2،62،منصوري كمال:البيئة الحضريّة بالمغرب الأوسط عنّابة نموذجا-رسالة ماجستير-جامعة الأمير عبد القادر 2011-2012، 77.

[32]الإدريسي:المصدر السّابق،265/2.

[33]نفسه،265/2،محمّد بن عبد المنعم الحيميري:الرّوض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق احسان عبّاس،مكتبة لبنان،ط2، 1984، 480، 481.

[34]عيسى بن عبد الله الأسدي ابن سهل:ديوان الأحكام الكبرى،تحقيق يحي مراد،دار الحديث،القاهرة،(دط)،2007، 600، البرزلي: المصدر السّابق،198/3.

[35]الفقون:المصدر السّابق،45،محمّد قويسم:مدينة قسنطينة مابين القرنين 7-10ه/13-16م(دراسة سيّاسيّة عمرانيّة اجتماعيّة ثقافيّة)-أطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر،2014-2015، 203.

[36]محمّد بن عبد الكريم الفقون:نوازل قسنطينة،تحقيق هواري تواتي وآخر،دار الزيتون،ط1، 2018، 155.

[37]ابن قنفد:المصدر السّابق،164-165.

[38]نفسه،157-158.

[39]نفسه،165-166.

[40]الوزّان:المصدر السّابق،103/2.الفقون:المصدر السّابق،60-61.

[41]دفتر أوقاف قسنطينة، 49-52.

[42]سورة الأعراف،الآية 56.

[43]الدّراجي بلخوص:جوانب من الحياة الإجتماعيّة والإقتصاديّة في بايلك قسنطينة من خلال نوازل الفقون خلال القرنين 10- 11ه/16-17م-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر،2012، 114.

[44]المصدر نفسه،111،246،الدراجي بلخوص:المرجع السّابق،118-119.

[45]الفقون:المصدر السّابق،257،الدّراجي بلخوص:المرجع السّابق،119.

[46]الفقون:منشور الهداية،55.

[47]ابن خلدون:المصدر السّابق،506/1.

[48]ابن مريم:المصدر السّابق،177.

[49]أبو العبّاس أحمد ابن قنفد:أنس الفقير وعزّ الحقير،تحقيق محمّد الفاسي واودلف فور،منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرّباط،(دط)،1965، 105.

[50]الفقون:المصدر السّابق،299.